طبق الاصل

مؤيد نعمة

حان الوقت لإعادة تقييم الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية في العراق

بقلم هيلينا كوبان

يمتلك العراق الان رئيسا مؤقتا، جلال الطالباني، و رئيسا للوزراء- فقد تم اختيار، ابراهيم الجعفري لهذا المنصب. ولكنه لم يمتلك حكومة بعد وحتى ان المفاوضات حول الدستور الدائم للبلاد بالكاد قد ابتدأت. في هذه الفترة مر بالفعل ثلث الوقت المحدد من قبل "قانون ادارة الدولة المؤقت، لكتابة مسودة الدستور. و الان فان الوقت المحدد من قبل قانون ادارة الدولة للاتفاق على الدستور (اواسط آب)، و عرضه على الاستفتاء العام (تشرين الاول)، اجراء انتخابات نهائية استنادا الى بنوده(كانون الاول) تبدو كلها صعبة ، ان لم تكن مستحلية، التحقق.

وفي الوقت نفسه، فان غياب وجود حكومة وطنية فعالة يجعل من الازمات الاقتصادية و الامنية التي يعاني منها العراقيون منذ عدة شهور اكثر سوءاً، كما ان الضغوط تتصاعد من اجل انسحاب سريع لـ(١٤٠٠٠٠) جندي امريكي مازالوا مرابطين في البلاد.

فهل يتم تسليم السلطة الى حكومة منتخبة كما هو مرجو بدون المزيد من الازمات الكبرى؟ اعتقد بان مجموعتين متوازيتين من الاجراءات-احداهما تتكفل بها امريكا لوحدها و الاخرى من قبل امريكا بمشاركة القيادة الانتقالية العراقية- يمكن ان تساعدا كثيرا. في واشنطن، ينبغي ان تقوم ادارة بوش بإصدار تصريح رسمي يفيد بان الولايات المتحدة ليس لها اية مطامع بالأراضي العراقية او المصادر الطبيعية، و ليس لديها رغبة في وضع القيود على قرارات البرلمان العراقي المنتخب بحرية و بأية صيغة كانت. و هذا يمكن ان يكون له الاثر الكبير في الحد من الشكوك و التوترات داخل العراق. كما ان هذا التصريح قد يدفع جميع العراقيين لتركيز اهتمامهم على صيغة جيدة في مسايرة بعضهم البعض بدلا من- كما فعل بعضهم- الاعتماد على قوة الولايات المتحدة لتعزيز موقف جماعتهم الخاصة.

في بغداد و واشنطن، وبالوقت نفسه، ينبغي على الساسة بالتأكيد ان يقوموا بلي قانون ادارة الدولة المؤقت الذي صممته امريكا بحيث يصبح ما تمت صياغته و التصويت عليه هذا العام مجرد دستور انتقاليا، بدلا من ان يكون شيئا نهائيا. و في نفس الوقت، من الممكن تعزيز الاستفتاءين المزمع اجراؤهما في نهاية ٢٠٠٥ ليصبحا تصويتا واحدا- الذي يمكن ان يكون تصويتا على الدستور المؤقت و انتخاب حكومة ديمقراطية ذات سيادة تستند عليه. و يمكن انجاز التفاصيل الصغيرة من الدستور لاحقا، و عرضها للاستفتاء العام في ذلك الوقت.

ما الداعي لهذه المقترحات؟

ان فكرة قيام ادارة بوش بإعلان تصريح حول عدم وجود مطامع دائمة في العراق يمكن ان تبدو طبيعية وبسيطة- ما لم يكن هنالك بالفعل بعض الاشخاص في الادارة ممن يخططون للسعي وراء مثل هذه المطامع، و في هذه الحالة فإننا جميعا في مشكلة كبيرة. و لكن في حالة، كما اعتقد، كون الادارة لا تمتلك مثل هذه الاهداف، اذن لماذا لا تقول هكذا ، علنا و بشكل رسمي؟

ان العراقيين هم اناس يشعرون بالاعتداد بالنفس. وهم فخورون جدا بتاميم صناعتهم النفطية ١٩٧٢-١٩٧٥ من مالكيها القدامى البريطانيين، و بنجاحهم الذاتي في ادارة مثل هذه الصناعة عالية التقنية. كما ان معظم العراقيين معادون جدا في الواقع لفكرة وجود اجانب يحتفظون بقواعد عسكرية دائمة في اراضيهم. وطالما فشلت واشنطن في التأكيد لهم علنا في هذين المجالين، فان المخاوف التي مازالت تراود العراقيين حول الاهداف " الحقيقية" لغزو عام ٢٠٠٣ سوف تستمر في الاحتقان، وسوف تؤدي الى تعقيد الانتقال الى الاستقلال ذي السيادة بشكل غير مبرر تماما.

اما بخصوص لي قانون ادارة الدولة المؤقت: لطالما كنت ادرس عمليات الانتقال من الحكم العسكري الى الديمقراطية في الفترة الاخيرة. ان مثل عمليات الانتقال هذه تكون دوما معقدة جدا. في حالة العراق، هنالك الان ثلاثة ضرورات اساسية. يحتاج القادة السياسيون الى دستور دائم"مناسب"- و هي المهمة المعقدة التي قد تتطلب بعض الوقت. و لكنهم يحتاجون ايضا الى ان يبينوا الى شعبهم التقدم المطرد باتجاه بناء حكمهم الخاص الفعال. و اخيرا، انهم بحاجة الى ايجاد طريقة لإدخال قادة العرب السنة في الائتلاف الحاكم، القادة الذين مما يؤسف له لم يبرزوا في انتخابات كانون الثاني الماضي.

تعني الضرورتان الاخيرتان بان الانتخابات العامة القادمة-الاكثر تمثيلا و بحكومة كاملة الصلاحيات- ينبغي ان لا تؤجل. فقد يكون التأجيل الى ما بعد موعد كانون الاول المقرر مهلكا جدا. و لكن في الوقت نفسه، من الصعوبة رؤية كيف يمكن اكمال الدستور الدائم بشكله النهائي قبل ذلك الوقت. و لهذا قد يكون السعي وراء دستور مؤقت في هذه المرحلة، و عملية انتخابات واحدة فقط بدلا من اثنتين هذا العام، الحل الامثل.

كانت هذه هي الطريقة التي اتبعت في تحول جنوب افريقيا المعقد الى الديمقراطية التامة في نيسان ١٩٩٤, ناقشت الاحزاب الرئيسية في البداية دستورا مؤقتا، ثم عقدت انتخابات نيسان التي صادقت على كل من الدستور المؤقت و انتخبت حكومة ديمقراطية استنادا اليه. و حالما تسلمت الحكومة مهامها، استمرت المفاوضات حول المسائل الدقيقة من الدستور الدائم و اخيرا تم تبنيه في ١٩٩٦, في جنوب افريقيا، كما هو الحال في العراق، كانت المسائل الاساسية هي التحول من حكم الاقلية الى الديمقراطية التامة و اعادة تحديد العلاقات بين المجموعات العرقية المختلفة.

فهل تنجح مثل هذه الطريقة في العراق؟ اني اعتقد هذا. الاكثر اهمية، يجب ان لا تضيع لحظة انتقال الحكم الديمقراطي ذي السيادة في العراق- و يجب ان يعطى المفاوضون في البلاد الوقت لكتابة دستورهم "الملائم". انها لمعادلة صعبة.

عن : كريستيان ساينز مونيتر

النمر الذليل، و التنين الجاثم

بقلم نايان جاندا

بعد خمسمائة و تسعين عاما على رسو الاسطول الصيني في مضيق هرمز، يعود الصينيون مجددا الى البحر العربي. عندما زار رئيس الوزراء الصيني وين جياباو باكستان الاسبوع الماضي، كان واحدة من عدة صفقات قام بابرامها هي تعميق ميناء كوادار، الذي شكل قيام الصينيين ببناء مرافقه عودة الصين الى منطقة كانت، لفترة قصيرة، مسرحا تمرح فيه بحريتها.

ان الميناء الذي انجزت توا المرحلة الاولى منه -وهي عبارة عن ثلاثة ارصفة تستطيع ان تستقبل السفن العملاقة- هو كبير نسبيا. و لكن الحجم التصميمي له و موقعه الاستراتيجي قد اثارا موجة من القلق في واشنطن، طوكيو و نيودلهي حول امكانية وجود بحري صيني دائم بالقرب من مضيق هرمز، الذي يمر من خلاله ٤٠٪ من النفط العالمي.

لغرض استقرار المنطقة، ينبغي لبكين ان تكف عن طموحات استخدام كوادار لغرض بوارجها البحرية. و مع ذلك فان الصين تمتلك اسبابا منطقية للمساعدة في تطوير ميناء تجاري الامر الذي يجب على القوى الاخرى قبوله. ان عودتها الى المحيط الهندي هي نتيجة منطقية لنموها الاقتصادي المتوهج، الذي كان الغرب قد شجعه، و امتدحه و استفاد منه. ان الصين التي تعتمد بشكل متنام على النفط المستورد يمكن ان تبحث بشكل مبرر عن منشآت اقتصادية للتزود بالوقود و الصيانة، تماما مثلما كانت القوى الاوربية معتمدة على محطات الفحم النائية لتجهيز سفنها في القرن التاسع عشر.

و لفترة قصيرة من القرن الخامس عشر، كان لدى الصين الوسيلة، لكن ليس الاسباب العميقة الجذور، للتوسع الى ما وراء البحار. يمكن اقتفاء مجد المملكة الوسطى البحري الى الحماس الشخصي للحاكم الوحيد، امبراطور مملكة المنك، يونكل، الذي ارسل ٦٣ سفينة الى المحيط الهندي في سبع موجات. كانت السفن الصينية الاولى و الوحيدة في حينها القادرة على ان تجوب المياه العميقة متعددة الاشرعة و تزن ١٥٠٠ طن- كانت سفينة فاسكو دي جاما تزن ٣٠٠ طن فقط- وكانت تحمل ٢٧٥٠٠ رجل متجهة الى الخليج العربي و سواحل افريقيا الشرقية.

بعيدا عن مقاتلة القراصنة و الطامحين إلى العرش، خدم الاسطول في البداية كآلة دعاية للامبراطور. ادهش البحارة الصينيون دول اسيا بمهاراتهم التكنلوجية و العسكرية، و نقلوا مبعوثين راغبين في دفع الجزية الى "ابن السماء" ، و جلبوا معهم منتجات غريبة، من العقاقير او الاطعمة المنشطة جنسيا الى الكركدن و الزرافات. ولكن الرحلات انتهت بشكل مفاجئ مثلما ابتدأت. و في الوقت الذي ظهرت فيه البحرية البرتغالية في المحيط الهندي عام ١٤٩٧، كان الصينيون قد عادوا الى بلادهم.

و هذه المرة، يشير عطش الصين للطاقة الى دورها في المحيط الهندي والخليج العربي. فمنذ عام ١٩٩٣ كانت الصين مستوردا كبيرا للنفط؛ لان حاجتها قد ارتفعت بنسبة ٤٠٪ من الاستهلاك العام، كذلك كان الحال مع اعتمادها على النفط من الشرق الاوسط. يمر ٨٠٪ من استيرادات الصين للنفط من مضيق مالاكا، الذي قد يشكل اغلاقه دمارا بالنسبة للاقتصاد الصيني. وللتقليل من هذا الاعتماد، كانت الصين تعمل على بناء طرق تجهيز بديلة من خلال ماينامار و الى الشمال و باكستان الى الغرب. قد يزود الطريق، و بالتالي خطوط الانابيب، من كوادار الصين بطريق بديل للحصول على الطاقة التي هي بحاجة ماسة اليها و لدفع عجلة النمو في مقاطعاتها التي تقع في اقاصي الغرب. و بهذا فهي تخطط لتقديم مليار دولار كمساعدات وضمانات قروض لبناء كوادار.

ان بحث الصين عن ضمان للحصول على الطاقة ينسجم ايضا، على اية حال، مع جهدها الاستراتيجي طويل الامد لتوسيع نفوذها في المنطقة. ينظر المحللون الى مراكز الانصات التي تدار من قبل الصينيين في جزر كوكو في ماينمار، و مساعدة الصين في بناء ميناء بالقرب من يانكون لرسو السفن التي حمولتها ١٠٠٠٠ طن(والتي لا تمتلك منها بورما الا القليل) و ميناء عميق آخر في كايوكبي في ماينمار الغربية، و المساعدات الصينية الى ميناء بانكلادش لبناء ميناء جيتاكونك و خطط تطوير "سيهانوكفيلي" في كمبوديا على اعتبارها جزءاً من الجهود الحثيثة لبناء وجود" خيط المسبحة" في حافة المحيط الهندي.

يعتقد الكثير بأنها مسالة وقت لا اكثر قبل ان تصل البحرية الصينية ، مدعومة كثيرا بالمشتريات الحديثة من السفن و التكنولوجيا، الى كوادار. يدعي المسؤولون الباكستانيون ان مشروع ربط الصين بكوادار سوف يساهم في الحد من هيمنة الهند على الطرق المائية في المنطقة. ان الوجود البحري الصيني في المنطقة قد يمكن هذه البلاد من مراقبة الدوريات البحرية التي تقوم بها الولايات المتحدة و يحمي خطوط الاتصالات البحرية الصينية. اطلقت " الشبكة الاقتصادية الصينية" ، وهو موقع اخباري اونلاين تحت اشراف صحيفة اعمال صينية رائدة، على كوادار " حصاد الصين الاكبر".

و تبقى الحقيقة، على اية حال، أنه باستثناء "سفن الصيد" الصينية التي تتواجد من فترة الى اخرى وهي تقوم برسم قاع المحيط(معلومات تحتاجها الغواصات) ، فان البحرية الصينية ينبغي ان تصل. لغاية هذه اللحظة، و بدلا من مهاجمة العرض الصيني في كوادار، ينبغي على الهند و الولايات المتحدة ان ترحبا بمساهمة الصين في توسيع تجارتها البحرية و الاحساس الاضافي بالأمن الذي قد تستخلصه بكين منه. سيكون الميناء في كوادار نعمة للاقتصاد الاقليمي؛ وحرمان الصين من حاجتها الى تجهيز مضمون من النفط في الوقت الذي يتم فيه ضخ مليارات الدولارات في الصين لإنتاج المزيد من السيارات المستهلكة للوقود هو امر غير منطقي ، بطريقة غير مباشرة و لكنها محسوسة، عدائي. لا ينبغي ان يترك أي مجال للشك للصين، على اية حال، من ان استخدامها لميناء كوادار لغرض جيشها قد يزيد من شدة التوتر و يهدد امن الطاقة التي تبحث هي في الظاهر عنها. ان تفتيش فرقاطاتها و غواصاتها في المدخل قد يكون طريقة جيدة بالنسبة للصين للتأكد من امكانية الآخرين في التمتع بالحفلة ايضا.

ترجمة: فاروق السعد
عن: النيويورك تايمز

السباق ضد القنبلة النووية الإيرانية

بقلم: جويل ستولز

هل يؤشر الاتفاق المبرم بين الترويكا الاوربية/ فرنسا، ألمانيا وبريطانيا، وايران الهادف إلى ايقاف تقدم طهران نحو السلاح النووي انعطافه في العلاقات مع هذا البلد الذي كان الشك يحوم حوله حتى ذلك الوقت بتشجيعه الإرهاب؟ أم انه ليس سوى وهم يستمر في ظله النظام في تطوير برنامجه العسكري رغم انف الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟ ان قضية البرنامج النووي الإيراني تهم عدداً كبيراً من الدول التي تتابع بشك كبير منذ أكثر من عام جهود حلفائها البريطانيين والالمان والفرنسيين لاقناع إيران بان الثمن السياسي والاقتصادي الذي ستدفعه من اجل / القنبلة/ سيكون باهظا بل اكبر بكثير من المكاسب التي تفكر بها، ان الولايات المتحدة الاميركية هي التي ستقرر الرد بالتأكيد، لان من دون دعمها الفاعل لا يكون امام الاتفاق الاوربي . الإيراني أية فرصة لتحقيق هدفه وهو التزام طهران بمسألة التعاون طويل الامد يوافق من خلاله هذا البلد الذي يضم سبعين مليون نسمة شيئا فشيئا على التخلي عن جزء كبير من امتيازاته وحقوقه النووية. وذلك مقابل ضمانات لأمنها ووضع معترف به بشكل كبير كقوة اقليمية.

وفي الحقيقة، ليس لواشنطن خيار إلا إذا فضلت سيناريو أكثر هجوميا وهذا لا يعمل إلا على زيادة الوضع خطورة في العراق، إذ سيتوجب على الإدارة الاميركية ان تتحرى هي أيضا عن الطريق غير الاكيد الذي فتحته الترويكا الاوربية.

كان أول اتفاق اوربي . ايراني قد انتزع من طهران في السابع عشر من تشرين الأول عام ٢٠٠٣، ولكنه انتهى إلى الفشل، لماذا هذا الفشل؟ لان الايرانيين لم يسعوا منذ البداية إلا إلى المغالاة والافراط بالثقة في شركائهم، كما اكدت ذلك الولايات المتحدة الاميركية، ولان الاوربيين المحرومين من اسناد واشنطن لم تكن لديهم القدرة على تقديم ما وعدوا طهران بتزويده به، حتى المنتجات قليلة / الحساسية/ مثل محركات طائرات /الايرباص/ من الصناعة الاطلسية، كما قال الجناح المتشدد في نظام طهران الذي يرى ان الشيطان الأكبر الاميركي هو المتحدث الوحيد الذي يستحق هذا الاسم.

وكان الاتفاق الثاني الذي وافقت عليه طهران هو الأقل سوءاً وكان بالامكان التوقيع عليه . كما اشار احد مديري منظمة الطاقة الدولية التي تحافظ على اتفاقية عدم الانتشار، وعلى الوكالة ان تتأكد من ان إيران تفي بالتزاماتها، فليس هناك من بديل كما قال احد المفاوضين الايرانيين، فالولايات المتحدة الاميركية وحدها القادرة على نسف هذا الاتفاق، وبخاصة مع عمليات كشف حول برنامجها النووي المزعوم، وإذا كانت حكيمة نوعا ما، فلن تفعل ذلك.

ويقول هذا المفاوض الإيراني انه سيتوجب على الولايات المتحدة الاميركية اعادة تقييم سياستها الخارجية في الاشهر القادمة وهناك فرصة لتكون لها سياسة متماسكة تجاهنا، بوسعنا التعاون معها، ان مؤتمر شرم الشيخ حول العراق، الذي حضره رئيس الدبلوماسية الإيرانية كان خطوة أولى نحو الاختيار وهذه الرؤية يؤيدها / هنري سوكولسكي/ الخبير في عدم الانتشار النووي والمقرب من نائب وزير الدفاع إذ يقول: (ستكون إدارة بوش مضطرة إلى دعم الاتفاق الاوربي الإيراني حتى لو ان الاوربيين يعرفون بانه سوف يفرز الكثير من المشاكل التي يدعي انه يحلها).

وسوكولسكي احد الذين كانوا يدقون بلا كلل جرس الانذار للولايات المتحدة الاميركية في العامين الماضيين حول مخاطر المرونة الكبيرة جدا تجاه نظام طهران. كاعطاء الاعانات للقيادة الإيرانية ويقول ان مكافأة التصرف السيئ للايرانيين هي اخفاء الشرعية على نموذج جديد على وشك ان تجربونه وهو الطريق الشرعية نحو السلاح النووي وتشجيع دول أخرى في هذه المنطقة بدءاً من تركيا أو العربية السعودية على انتهاجه. وينتقد قيام المانيا وفرنسا وبريطانيا بعرض تزويد طهران بمفاعل يعمل بالماء الخفيف، لاغراء القادة الايرانيين، وهي تقنية يرى أنها أكثر انتشاراً من الأسلحة النووية لان الايرانيين بهذا سيبذلون جهودا اقل بخمس مرات لإنتاج المواد القابلة للانشطار وفي دراسة حديثة نشرها مركز التثقيف حول سياسة عدم الانتشار وأشار المعهد الذي يرأسه في واشنطن إلى انه استنتج ان بوسع الدول بناء وحدات صغيرة الحجم وبسهولة كبيرة قادرة على تخصيب اليورانيوم أو اعادة المعالجة بطريقة سرية للوقود النووي، إذ سيكفي تحويل المواد بين زيارتين روتينيتين للمفتشين الدوليين/ وهي كل ثلاثة اشهر/ اما الخطوة نحو القنبلة فبالامكان اجتيازها في غضون بضعة أسابيع.

ويتداول خبراء الوكالة والدول الأعضاء ثلاث نظريات حول الملف النووي الإيراني، فالمتفائلون منهم يعتقدون بالرواية التي قدمتها السلطات الإيرانية: وهي ان إيران اخفت على مدى عشرين عاما جوانب كاملة من برنامجها النووي لانها كانت معزولة عن المسرح العالمي. ومثل عراق صدام حسين قبل التدخل الاميركي، كان تصرفها يشي بانها لا تزال تخفي أشياء لكن كل شيء سوف يظهر في النهاية. ويعتقد آخرون بان القادة الايرانيين يحتفظون من خلال اللعب بالشفافية الكبيرة بامكانية امتلاك السلاح النووي، من هنا وحتى عام أو اثنين لو جرت المفاوضات مع الاوربيين/ ومن خلالهم الاميركيون/ بشكل سيئ.

ان الوكالة التي تقدم رأيها بالاحداث قالت أنها لم تكن بعد قادرة على ضمان عدم وجود نشاطات محظورة في إيران، وهي صيغة استخدمتها سنوات مع اليابان وتستخدمها دائما في علاقاتها مع كندا.

اما المتشائمون، فهم يخشون من قيام إيران باختبار القنبلة فخروجها من اتفاقية عدم الانتشار ليس إلا مسألة وقت وهي النظرية الرائجة في واشنطن ويقول (روبي ماللي) المتخصص في إيران في منظمة /غروب/ للازمات الدولية وهي منظمة يدعمها الاتحاد الاوربي "داخل الإدارة الاميركية، فان القسم الأعظم مقتنع بان طهران تلعب في السباق نحو القنبلة"، وبرأي هؤلاء فان الحسابات الإيرانية تقوم على عدم امكانية الالتفاف عليهم لامكاناتهم الاقتصادية ودورهم الجيوسياسي، كما الهند أو باكستان الحائزتين على السلاح ولكنهما لم توقعا على اتفاقية عدم الانتشار وهذا يخفف بسرعة كبيرة من الضجة التي يستعدون لاجتيازها عندما يقفزون الخطوة.

ومنذ عامين، تدرس إدارة بوش العديد من الخيارات لمعالجة الحالة الإيرانية، هل ينبغي تشجيع تغيير النظام في طهران من اجل الاسراع بالتغيرات نحو نظام اقل معارضة للغربيين؟ يشك الاميركيون بالقدرة على الفوز بالسباق من خلال هذه الطريقة، فهل عليهم التركيز على مناهضة الانتشار؟ ان ضربات جوية استهدافية ستكون صعبة بسبب انتشار وتعدد المواقع الثورية، المدفونة على أعماق سحيقة في الغالب، فضلا عن ذلك، فانها تدفع إيران إلى الاستخدام الكبير لورقة الفوضى في العراق أو الإرهاب الدولي، بقي اذا الطريق الثالث، وهو طريق الاوربيين: زيادة العرض على الايرانيين مع زيادة الثمن السياسي الذي ستدفعه طهران لو لجأت إلى الخيار السيئ (القنبلة)، وتخشى الولايات المتحدة الاميركية كثيرا من ان يبدو الاوربيون قليلي التشدد، كما يقول / روب ماللي/ ولكن بعد الكارثة التي منيت بها إدارة بوش في العراق، حيث أتضح ان الأسباب التي قدمت لتبرير الحرب ليس لها أساس، سيكون من الصعب جدا على واشنطن ان تشرح لبقية العالم ان الولايات المتحدة الاميركية لم تحاول حتى التفاوض مع إيران.

ترجمة: زينب محمد
عن لوموند دبلوماتيك